

بفرض جعل الجماهير تقف مواقف تتسم باللامبالاة تجاه الأحداث بفضل غياب التنظيمات الشعبية ، ومن ثم يقدم على اجراءات لحصر ظل النفوذ الاردني ونفوذ بعض الزعماء التقليديين المتعاونين معه ، وتسيير الزعامة التقليدية الاخرى في خط يهدف الى تكريس الاحتلال ، ولذلك اقدم في المدة الاخيرة للاعداد لاجراء الانتخابات .

ان الوضع الذي تمر به الزعامة التقليدية وضع حرج ، فهي من ناحية تعارض اجراء الانتخابات لاسباب عدة من بينها انها لا تريد الدخول في منافسة هي في غنى عنها ، كما وانها لا تريد تعرية نفسها تماما وتقف مع المخطط الاسرائيلي بشكل علني ، ومن ناحية اخرى لا تملك الشجاعة والقدرة للتصدي للسلطات الاسرائيلية التي احتضنتها ونمتها ، ولذا فان معارضتها تتسم بالسلبية المطلقة . اما النظام الاردني فقد اعلن بواسطة وسائل اعلامه انه يقف في وجه الانتخابات خوشية ان تؤدي هذه الخطوة الى الكيان الفلسطيني وبالتالي فصل وحدة الضفتين ، الا انه يبدو ان معارضته قد خفت في الآونة الاخيرة وذكرت بعض الانباء انه يسعى من وراء الستار لترشيح المواليين له في الانتخابات ، ولذا فان موقفه يتسم بالتذبذب ، وفيما يتعلق بالطرف الاسرائيلي فانه يبدو انه مصر على تحقيق اجراءاته ، فقد استدعى الحكام العسكريين بعض وجهاء الضفة « وحذروهم من مخبة التحريض ضد اشتراك السكان في الانتخابات » كما واوضحوا « بأن جهاز الحكم العسكري لن يتوانى في اتخاذ التدابير ضد من يحاول عرقلة سير الانتخابات » . اما الطرف الآخر الذي استطاع الثالث المسيطر في الضفة من حصر ظله هناك ، الا وهو المقاومة الفلسطينية فانها تقف في وجه مهزلة الانتخابات لاسباب عدة نذكر اهمها كما جاء في بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية : ١ - « ان الاحتلال الصهيوني بدفعه الشعب الفلسطيني الى ممارسة الانتخابات البلدية المزعومة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، انما يهدف الى تحقيق مخططه الرامي الى فرض التعايش بين الشعب والاحتلال ، وكسب شرعية الاحتلال ، وبالتالي تكريس الاحتلال نهائيا في فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ » . ٢ - « لا شرعية في حالة الاحتلال الا للمقاومة ، اما اعمال سلطات الاحتلال واعمال المتعاونين مع الاحتلال فانها تقف في خط معاكس

للمقاومة والشرعية » . كما وحذر البيان « الخونة والعملاء من تصعيد تعاونهم مع الاحتلال الى حد تسهيل مهمة اجراء الانتخابات البلدية » .

اما في قطاع غزة حيث زالت المحاولات الاسرائيلية العسكرية لتصفية المقاومة هناك على اشدها ، فان الاجراءات الاخيرة التي اتخذتها اسرائيل لتكريس احتلالها تتمثل في التالي :

١ - خلق زعامة تقليدية وتثبيتها وعلى رأسها رشاد الشوا رئيس بلدية غزة الذي اخذ يقلد الزعامة التقليدية في الضفة الغربية في مواقفها (على النقيض من سلفه راغب العلمي) بالرغم من اختلاف الوضع في القطاع والضفة ، فعند مطلع هذا العام كان يحتل مع الجعبري مكانا بارزا في الحفل الذي اقامته السلطات الاسرائيلية بمناسبة تربع « دافيد اليعازار » رئاسة الاركان ، في الوقت الذي كانت فيه ثورة الجماهير في القطاع تتعرض لاشرس محاولة تصفية .

٢ - ربط مدينتي رفح وخانيونس بشبكة الكهرباء الاسرائيلية ، وبذلك يتم ربط مدن القطاع بهذه الشبكة بعد ان تم في الماضي ربط مدينتي غزة ودير البلح بها .

٣ - هنالك خطة لا تزال قيد الدرس لربط قطاع غزة بشبكة المياه الاسرائيلية ، ويعكف الخبراء في وزارة الزراعة على دراسة امكانية نقل المياه الجوفية التي اكتشفت مؤخرا في سيناء الى القطاع ، وربطه بشبكة المياه الاسرائيلية !

٤ - اعتزام شركة « لبيدوت » الاسرائيلية للتنقيب عن النفط ، البحث في المستقبل القريب عن البترول في ثلاثة اماكن في قطاع غزة تمتد الشركة بامكانية اكتشاف النفط بها .

٥ - الشروع بتنفيذ « مرحلة الربيع » لتخفيف الكثافة السكانية في قطاع غزة ، استكمالاً لخطة الهدم والتجوير والتشريد التي شرع بها في شهر تموز من العام الماضي ، والتي تم بها هدم حوالي الفين منزل وتشريد وتهجير حوالي ١٥ الف نسمة من سكان المخيمات . وبموجب « مرحلة الربيع » التي تأتي لاستكمال الخطة الانفة الذكر ، شرعت السلطات الاسرائيلية ببناء ضاحيتين بالقرب من رفح يشمل كل منهما ٦٠٠ وحدة سكنية ، كما تعتمد سلطات الاحتلال اقامة ضاحيتين اخريين ، الاولى